البنك الأهلي المصري
شهادة الادخار البلاتينية
١٠,٥
أعلى عائد ادخاري في مصر

الأوبرا آيلة للسقوط

العدد 2054 - 19 مايو 2008م - 13 جماد اول 1429 هـ - « الثمن 2 جنيه »

الأهرام
الاقتصادي
AL-AHRAM EKTESADY
إسبوعية اقتصادية

حروب الدعم وامن مصر الغذائى

«اجريوم» والحقيقة الغائبة

معركة علاوة القطاع الخاص

«البورصجية» قالوا للحكومة «كش ملك»

ضريبة أذون الخزانة والهروب الكبير من البورصة

مع العدد ملحق : منظومة الصناعة المصرية وادارة المخاطر

منظومة الصناعة المصرية وإدارة المخاطر

دراسة تحليلية

إعداد

دكتور مهندس **نادر رياض**

رجل صناعة

رئيس لجنة البحوث والتطوير ونقل التكنولوجيا

باتحاد الصناعات المصرية

www.naderriad.com

الاهرام الاقتصادي

ملحق يوزع مع العدد ٢٠٠٨/٥/١٩

مقدمة :

تعتبر الصناعة قاطرة النمو فى كل الدول سواء الدول الصناعية أو النامية منذ أن ظهرت الثورة الصناعة فى أوروبا وانتقلت منها إلى بقية دول العالم فى مختلف القارات بل أن الصناعة فى استطاعتها تحقيق معدلات نمو عالية ومتسارعه فى فترات زمنية أقصر نسبياً من غيرها فى سائر القطاعات الأخرى .

وإذا نظرنا إلى القطاع الصناعى كمنظومة شاملة يمتد ويتشابك مع غيره فى القطاعات الأخرى لظهرت قدرته على تغذية تلك القطاعات بمنتجاته والتأثير فيها. ولهذا فهو يعد أيضاً بجانب أنه قاطرة النمو فهو أيضاً عامل محدد لمستويات النمو التى يستطيع المجتمع الوصول إليها لتحقيق أهداف التنمية الخاصة به ، بجانب أن هذا القطاع له قدرته الخاصة على الاستفادة من تطبيقات الأبحاث العلمية والتطورات المستحدثة فى التكنولوجيا، وعلى إحداث تراكم فى ثروة المجتمع الرأسمالية ليستفيد بها الأجيال المتعاقبة.

ولا شك أن التحديث والتطوير يرتبطان بالتأمين ، وكلما زاد مستواهما زادت أهمية الارتباط بالتأمين بجميع أنواعه ، كما أن التأمين يعتبر دلاله ومؤشر قوى على درجة تقدم المجتمع بكافة قطاعاته خاصة الصناعية والخدمية المرتبطة به . ويجرى فى مصر الآن خطوات جادة للإصلاح الاقتصادى وقد أن الأوان لتوسيعها وتعميقها وربطها بقطاع التأمين.

لذا بات التأمين ضد جميع الأخطار هدف قومى ، كما أنه من الملاحظ أن المجتمع المدنى بمؤسساته يلعب دوراً هاماً ومحورياً فى المجتمعات المتقدمة للمحافظة على كيانها الاقتصادى والاجتماعى ، بينما مازال هذا الدور فى مصر محدود التأثير ولا يلبى الطموحات المعقودة عليه ، لذا تشتد الحاجة أكثر من أى وقت مضى إلى تفعيل هذا الدور ليأخذ مكانه الطبيعى المفترض وجودة . وهذا يتطلب جهداً من الأطراف المعنية لنشر ثقافة التأمين والوعى بها خاصة فى القطاع الصناعى والخدمات المرتبطة به من خلال كافة مؤسسات المجتمع المدنى والربط العضوى بين الأهداف والنتائج المتوقعة التى تعود على المجتمع المصرى من آمان وسلامة واستقرار وتنميته بصورة شاملة .

وإذا كنا نركز على منظومة الصناعة المصرية كعنصر حاكم لبناء اقتصاد قوى فلابد لنا أن نتناول بالدراسة والتحليل واقع إدارة ما يعترض تلك المنظومة من مخاطر والذى يأتى تأمينها ضد أخطار الحرائق على رأس الأولويات متقدمة الترتيب.

المحتويـات

الباب الأول :
الكود المصري للحماية من أخطار الحريق ٦

الباب الثانى:
تصاعد الأخطار بفعل الحريق داخل المبانى....٩
الفصل الأول :
الفـتـرة الحـرجـة من اندلاع
واقعة حريق داخل أحد المصانع
الفصل الثانى :
التـجهيـزات الوقـائيـة اللازمـة
للمنشآت الصناعية

الباب الثالث :
أنواع الحرائق ووسائل الإطفاء المثلى ...١٥

الباب الرابع:
دور اتحاد شركات التأمين فى تحقيق الأمن
والأمان بالقطاع الصناعى وقطاع الخدمات
(السيارات-المنشآت والمبانى) ١٨

الباب الخامس:
دور اتحاد شركات التأمين فى تحقيق الأمن
والأمان بالقطاع الصناعي والأنواع الأخرى
من الخدمات (المصاعد-المعدات الميكانيكية
المتـحـركـة- الأوناش- أنظمـة الإطفـاء
والإنذار الآلى)..... ٢٢

الباب السادس:
دور قـانون المرور فى تأمين الطرق شـرايين
الحياة للصناعة ٢٨

الباب السابع:
التوصيـات ٣٥

الباب الأول
الكود المصرى للحماية من أخطار الحريق

كثرت فى الآونة الأخيرة حالات الحرائق الكبيرة فى المدن الصناعية والتى تستمر لأيام تبدو فيه أجهزة الدفاع المدنى والحريق عاجزة عن السيطرة عن هذه الحرائق بينما يقف أصحاب المصانع يتابعون بقلوب دامية النار وهى تأكل كفاح السنين فى لحظات أمام أعينهم وفى موقف درامي تختلط فيه المشاعر بين عمال يسعون لإلقاء أنفسهم فى النار تحت سطوة مشاعر جياشة تسعى لتأمين موقع العمل ورزق العيال ودرء خطر ماثل يسعى لتبديد مستقبل توسموه حتى دقائق مضت مشرقاً كأفضل ما يكون الإشراق ، ويبادلهم أصحاب المصانع شهامة بشهامة معلنين الالتزام بتأمين استمرار صرف أجور العمال لحين إعادة البناء وتواصل العمل رغم الخسائر الجائرة فوق كل تصور.

لذا بات من الضروري استكمال ما ينقص الصناعة فى مصر فى مرحلتها الحالية لتصبح أكثر أمنا فى مواجهة أخطار الحرائق المحتملة والقائمة فعلاً حبذا وأن تجمعاتنا الصناعية على امتداد أكثر من ٧٤ تجمعاً صناعياً قد جعل من هذه التجمعات مصدراً مركزاً لأخطار الحريق قد يمتد فيه الخطر فى لمحة عين من مصنع لآخر دون ذنب أو جريرة . هذا غير المصانع المتواجدة خارج هذه التجمعات والأخرى المتواجدة داخل التجمعات السكنية أو بالقرب منها. وعن أقوال على ابن أبى طالب كرم الله وجهه :

ثلاثة القليل منها كثير - النار والحقد والمرض

وذلك لاشتراك الثلاثة فى أن لها خاصية التنامي الذاتي فيما يتعدى أية حدود أو قواعد .

يجب ألا يغيب عنا أن أكثر من ٤٠ عاما مضت منذ تطبيق كود الحريق فى معظم بلدان العالم مما جنبها الكثير من الكوارث التي تكلف أصحاب المشروعات والدولة الكثير والكثير بينما عمر الكود المصري لا يتعدى سنوات قليلة ، وواقع الأمر أن الخسائر الخارجة عن كل توقع والتي تنجم عن اندلاع الحرائق ورغم اهتمام الدولة بعمليات الإطفاء ومواجهتها إلا أن نوعية الحرائق الكيماوية واستمرارها عدة أيام وشدة خطورتها على الأفراد والاستثمارات. وهذه الخسائر الضخمة تحتم علينا أن نفكر بجدية فى أن الإلزام بتطبيق كود الحريق لا يعتبر من قبيل الرفاهية بل هو حجر الأساس فى اشتراطات السلامة والأمن مع الأخذ دوماً بوسائل إطفاء تتلاءم مع حجم الأخطار الموجودة بها ونوعية تلك الحرائق وطبيعتها فما يصلح الماء لإطفاء بعضها قد لا يصلح للبعض الأخر وهكذا.

و إذا أردنا أن نصف العلاج فى مسمى واحد فهو "الكود المصري للحماية من أخطار الحريق" وهو عبارة عن مجموعة من

الإجراءات التى يجب أن تتخذ والوعى بها منذ بداية إنشاء المؤسسة كالمصنع أو المنشأة أو الشركة أو حتى الورشة ويستمر التدريب والأخذ بها أثناء فترات الإنتاج والتوقف عن العمل ، ويمكن إيجازه فى عدة وصايا هى :

١. ربط الرخصة لإنشاء وتشغيل المصانع بإلزام تطبيق كود الحريق وتجديد الترخيص يرتبط بالمتابعة الإلزامية
٢. عدم التأمين على المصانع التى لا تطبق الكود .
٣. منح حوافز للمصانع والشركات التى تطبق نظام الكود من قبل شركات التأمين.
٤. أن تكون هناك فى المدن الصناعية لجنه من رجال الأعمال والمسئولين لمتابعه الالتزام بتطبيق الكود فى المصانع لأن الأحداث أثبتت أن الضرر يستهدف كل المصانع المحيطة وكذلك المنشآت ملك الغير
٥. إنشاء آلية مشتركة بين إدارة الدفاع المدني وجهة استشاريه تابعة لإتحاد شركات التأمين لمتابعة تطبيق كود الحريق ويكون لها حق التفتيش الفجائي والمتابعة بصفه دوريه للتأكد من سلامه النظام المطبق ، ومدى كفاءته ومسايرته للتوسعات الصناعية.

الحفاظ على الرجال هو الهدف الاسمى فى مواجهة كل حريق وأدوات الوقاية تكتمل بها جسارة الرجال

٦. أن تتولى جمعيات المستثمرين بالمدن الصناعية التأمين على رجال الإطفاء والدفاع المدني التابعين لها لتأمين المدن الصناعية الخاصة بهم وذلك ضد الأخطار التي يتعرضون لها.
٧. إن الخسائر المباشرة من الحرائق قد وصلت إلى حوالى ملياري جنيه سنويا عدا الخسائر غير المباشرة على الأفراد وتعطيل العمل وفقد فرص تنافسيه فى الأسواق داخليا وخارجيا ونقص المعروض فى السلع والخدمات مما يكون مصدراً للتضخم والذي يصل مع قيمة فوات الكسب (الفرصة البديلة) إلى ثمانية أضعاف هذا الرقم.
٨. يجب إلزام المركز القومي لبناء المنشآت والمصانع

بتطبيق كود الحريق ، وكذلك المكاتب الاستشارية .

٩- الوقاية خير من العلاج كلمات بسيطة ولكنها تؤدى إلى استمرار الإنتاج والمنافسة والتصدير وتشغيل العمالة والمحافظة على الأمن والسلامة والتقدم لذا فإنها روشتة أمان لحرائق المصانع .

١٠- الفترة الحرجة من اندلاع واقعة حريق داخل أحد المصانع ، و كيف يسهل إطفاء بعض الحرائق ويتعذر إطفاء البعض الأخر.

هذا الأمر نتناوله بالتحليل فى الباب الثانى إذ أنه يدخل فى مجال حساب الأخطار الخاصة بكل صناعة ومعدلات تصاعد الأخطار – والأحمال الحرارية الواقعة على المبنى – وتوافر وسائل تسريب الحرارة والدخان إلى خارج المبنى الصناعي وكذا توافر وسيلة إطفاء مستمرة داخل المبنى بعد إخلاؤه من الأفراد – وهل يتناسب معدل تدفق المادة المطفئة من حيث الكم مع معدلات الانبعاث الحراري المتولدة عن الحريق بحيث يمكن السيطرة عليها وإخمادها – وكذا نوع المادة المطفئة ذاتها ومناسبتها لطبيعة الحريق.

الباب الثانى
تصاعد الأخطار بفعل الحريق داخل المبانى

الفصل الأول :
الفترة الحرجة من اندلاع واقعة حريق داخل أحد المصانع

واقع الامر أن العشر دقائق الأولى تمثل الفترة الحرجة من اندلاع واقعة حريق داخل أحد المصانع، وهو ما يفسر سهولة إطفاء حريق فى بعض المصانع وتعذر إطفاء البعض الآخر .

لذا فإن سرعة احتواء الحريق خلال الدقائق الأولى يحد من الخسائر فى الأرواح والمعدات ، ويمكن توضيح ذلك فيما يلى :

١- واقع الحال فإن الأمر يختلف كثيراً في حالة المصانع المؤهلة لمواجهه الحريق بأنظمة إطفاء ذاتية التشغيل وذات مستوى متكامل وتلك المصانع الغير مطبقة لهذا الكود وتعتمد على أجهزه إطفاء يدوية ووسائل يشغلها أفراد سواء من داخل المبنى أو خارجة وسنقتصر هنا على تناول موضوع مكافحة النار داخل وخارج المبنى الصناعي بواسطة أفراد تابعين لقسم الحريق والأمن الصناعي بمصانعهم أو بمعرفة العمال أنفسهم.

٢- يجب أن يكون واضحاً أن الحريق داخل المصانع يختلف عن الحرائق في الأماكن المكشوفة التي تتسرب فيها الحرارة إلي الفضاء المحيط دون أن يشكل ذلك عبئاً مباشراً على الأفراد المتواجدين في حيز المكان ذلك أن حرائق المصانع تتصاعد فيها الأخطار بمعدلات سريعة جداً نظراً لاحتباس الحرارة والدخان داخل المبنى مما يشكل عبئاً على القدرات البشرية يحد من الاقتراب من النار والمكافحة المباشرة وذلك فيما لا يتعدي زمن الثلاث دقائق الأولي، وهو ما أتفق على تسميته الثلاث دقائق الحرجة والتي يتحدد فيها السيطرة على الحريق في بدايته وبقاء ذلك مقيداً في دفتر أحوال العوارض التي تم السيطرة عليها دون ثمة أثار اقتصادية أو أخطار يتعرض لها الأفراد خارج نطاق السيطرة الآمنة .

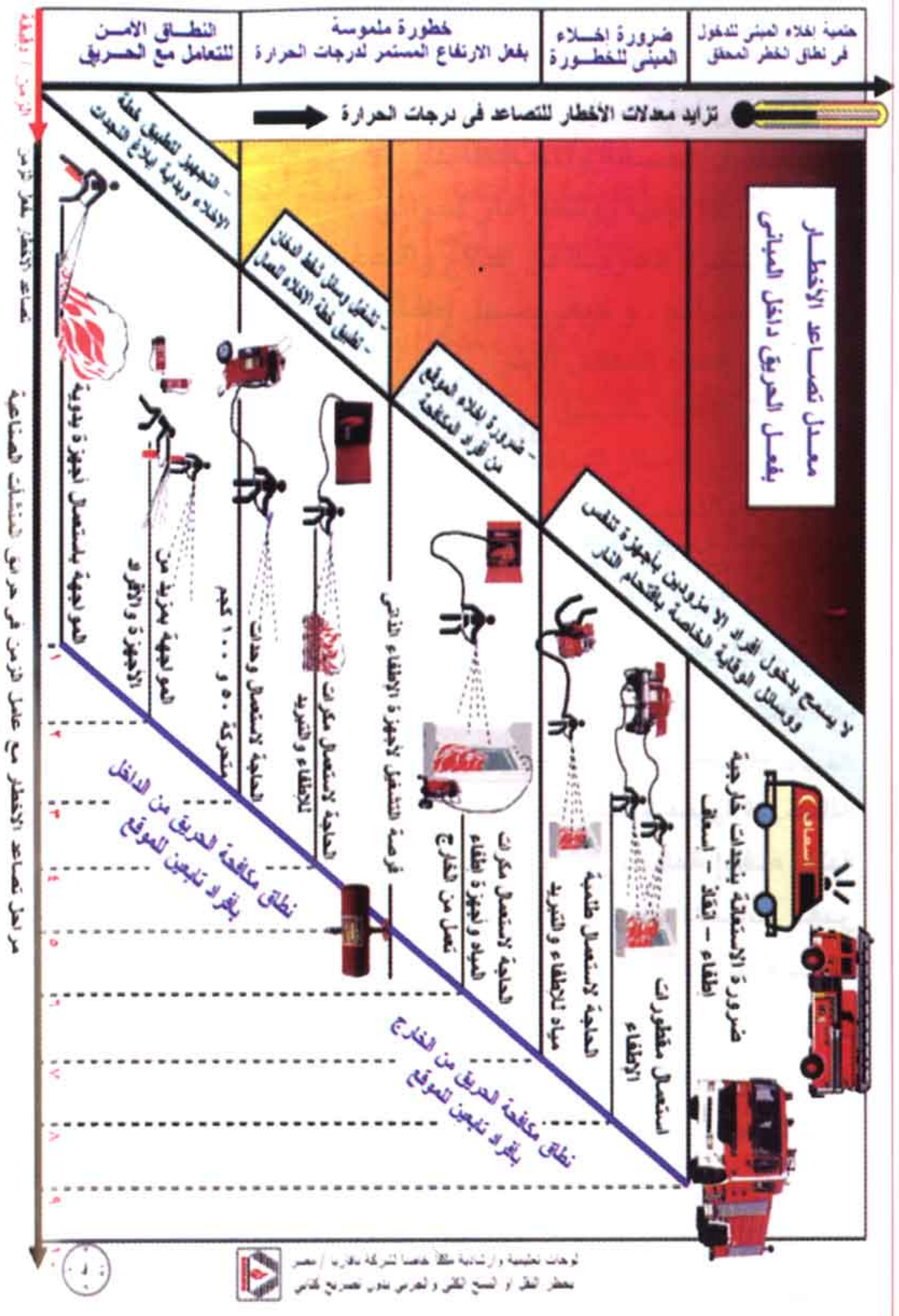

٣- من المعروف أن مثل هذا النوع من الحرائق والناجم عن اتصال حرارة بمادة قابلة للاشتعال هو عارض متكرر في كل الصناعات كقاسم مشترك سواء نتج ذلك عن عملية لحام أو شرارة كهربائية أو عقب سيجارة أو إلقاء معدن ساخن في سلة مهملات وما إلي ذلك وهو أمر يتم السيطرة عليه غالباً بفرد واحد وجهاز إطفاء فى ثوان بما لا يتعدي استعمال ثلاثة أجهزة إطفاء بفرد أو أكثر وذلك اعتماداً على أجهزة الإطفاء اليدوية المطابقة للمواصفات القياسية المحلية والعالمية والتي يجب توزيعها في مواقع الإنتاج بحيث لا يحتاج الفرد لأكثر من عشرة أمتار للحصول على جهاز الإطفاء الموجود في مكان ظاهر ولوحة تشير إلي موقعة

٤- كما لا تحتاج الدقائق الثلاث الأولي لآي حسابات بشكل خاص إلا في بعض الحالات ذات الخطورة العالية مثل حرائق الزيوت.

٥- خلافاً لذلك فإن الحرارة المتولدة والدخان المنبعث خلال الدقائق الثلاث الأولي يتصاعد للجزء العلوي بالقرب من الأسقف بعيداً عن التأثير المباشر على الأفراد أما إذا تعدي زمن الحرائق الثلاث دقائق

الأولي فسيتطلب الأمر التعامل بأجهزة الإطفاء الأكبر حجماً مثل أجهزة الإطفاء ٥٠ ، ١٠٠كجم المتحركة على عجل واللجوء إلى مكرات الإطفاء والتي تعمل برزاز المياه مع بدء الإعداد لتطبيق خطة إخلاء المبنى من الأفراد مع تشغيل وسائل شفط الدخان إلي خارج المبنى

٦- إذا وصلنا لنهاية الخمس دقائق الأولي تحتم ضرورة إخلاء الموقع من كل أفراد المقاومة حتى وان كانوا يرتدون ملابس واقية وكمامات واقية من الدخان حفاظاً على سلامة الأفراد حيث يتطلب الأمر اللجوء إلى المكافحة من خارج المبنى باستعمال طلمبات المياه لأغراض الإطفاء والتبريد وكذا استعمال مقطورات البودرة سعة ٢٥٠ ، ٥٠٠ كجم لخنق النار ويتحتم على الأفراد ارتداء أجهزة التنفس أو أقنعة الدخان وعدم الاقتراب من مناطق الدخان الكثيف إلا تحت حماية مراوح نفخ الدخان بعيدا عن الأفراد وفي اتجاه الجانب الأقصى من العنابر الواقع بها الحريق مما يمكن لهؤلاء الأفراد من التقدم والاقتراب من النار والإطفاء الفعال لنصل بذلك إلى التسع دقائق الأولي من واقعة الحريق

٧- فى الدقائق التسع الأولى وكما هو متوقع يبدأ بعدها وصول النجدات الخارجية من رجال الإسعاف والإنقاذ والإطفاء للتعامل بمكافحة النيران من خارج المبنى وهو الأمر الأكثر صعوبة لان فتحات الشبابيك والفتحات الخارجية غالباً ما تكون غير مصممة لتوجيه مقذوفات المياه من الخارج في الاتجاه المؤثر لإطفاء الحريق والبديل الأمثل هو تشغيل وسائل الإطفاء الآلية والموجودة داخل المبنى من الأصل لإطفاء العنبر الذى به الحريق ويجب أن يوفر له المادة المطفئة المناسبة لنوع الحريق وكذا معدلات تدفق تلك المادة لإخمادها في زمن محدود بما لا يعرض المبنى ذاته للانهيار أو أن يصبح غير صالح للاستعمال الصناعي .

الفصل الثانى :
التجهيزات الوقائية اللازمة للمنشآت الصناعية

الاحتياطات التي يجب توافرها في الصناعات الملتزمة بالأكواد المحلية والعالمية حماية لأرواح عمالها ومستقبل صناعاتهم. ويمكن توضيحها فى الآتى :

١- إعداد خطة لمواجه الحرائق والإخلاء ومعرفة الإدارة والعمال محدد بها الأدوار المنوط به الأفراد والإدارات والأقسام ويتم التوعية بها والتدريب عليها بصفة مستمرة .

٢- تكوين فريق جيد للإشراف على الأمن الصناعي والحريق وخطط الإخلاء على أن يتواجد هذا الفريق

برئيس مناوب في جميع ورديات الإنتاج بالمصنع خاصة الورديات المسائية .

٣- يجب الحرص على عمل مناورات تجريبية تشمل جميع الأفراد والأماكن وكل من له علاقة بالعمل بصورة منتظمة لتطبيق خطط مواجهة حريق وتأمين حالة مصاب ونقله لأقرب مستشفي وكذا عمليات الإخلاء لجميع العاملين فى زمن لا يتعدي ٥ دقائق.

٤- تدريب ٢٠٪ من عمال المصنع على أعمال الإطفاء على المستوي الراقي وتدريب باقي العمال على استعمال أجهزة الإطفاء .

٥- توفير ممرات ومسارات وسلالم للهروب تنقل العاملين لمخارج آمنة خارج المصنع مع تزويد هذه الممرات بوسائل إنارة بديلة وشفاطات للدخان وأبواب ذاتية الغلق تفتح فى اتجاه الهروب ولا تفتح فى الاتجاه العكسي. و إذا زادت أعداد العمال عن خمسين عاملا في مكان يعلو الدور الثالث فيجب تزويد منفذ الهروب المؤدي للشارع بمهبط أنبوبي لسرعة الإخلاء.

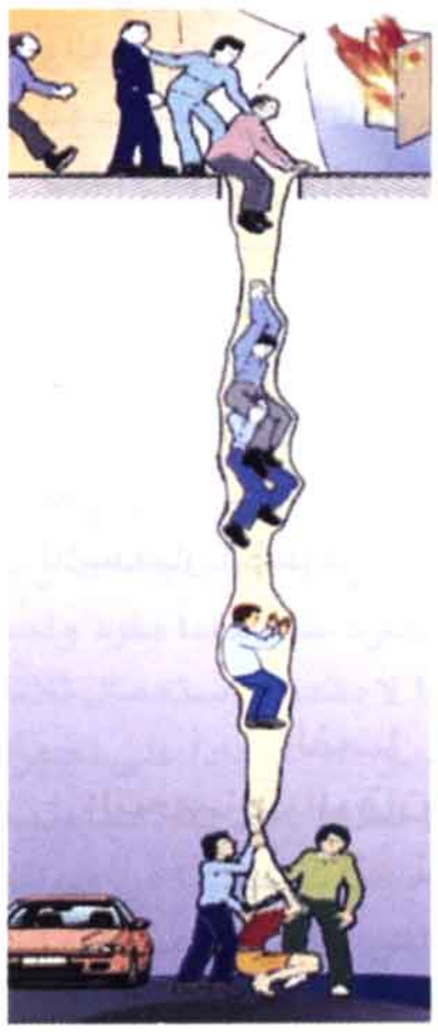

٦- توفير أجهزة إطفاء يدوية من نوعية مناسبة للحرائق حاصلة على إعتمادات محلية ودولية توزع على مواقع ثابتة بحيث لا يحتاج الفرد لأكثر من عشرة أمتار من أي موقع للوصول إلي إحداها، كما يزود المصنع بنقط إطفاء مجمعة بمواقع الأخطار الأشد خطورة مع التحوط بإضافة الأدوات اللازمة للتعامل فى الغازات أو السوائل القابلة للاشتعال مثلا بما يناسبها من ملابس واقية وأجهزة تنفس وكمامات للغازات السامة على أن تزود مواقع أجهزة الإطفاء

هذه بلوحات إرشادية تعلوها تكون عاكسة للضوء (فوسفورية) حتى يمكن الوصول إليها في حالة انقطاع التيار.

٧- تزويد المصانع بأنظمة إطفاء مناسبة طبقاً للأحمال الحرارية الموجودة فى كل موقع والمحسوبة على الحد الأقصى للمواد القابلة للاشتعال التي قد تكون موجودة بها مع الاهتمام بعمل فواصل من الشبك الممدد تفصل المخازن بعضها عن بعض حجباً لانتقال الحرارة بسهولة من احدها للمخازن الأخرى فى زمن قصير.

٨- اختيار وسيلة مناسبة للإطفاء سواء كانت مولدات الرغوة عالية الانتشار والثابتة والتي تعمل بنظام الإغراق أو احدي الغازات المخمده مع التحوط بإخلاء المكان قبل إطلاقها أو الإطفاء اعتماداً على الماء برشاشات مولدة للضباب والتى تتمتع بقوة تبريد تصل إلي مليون ضعف الإطفاء بالماء عن طريق الخراطيم العادية كما يجب الاهتمام فى هذه الحالة بمراعاة معدلات تدفق المادة المطفئة بأن تكون متفوقة على الحد الأقصى لأعلى حمل حراري موجود فى المكان بنسبة لا تقل عن ٥٠٪ .

٩- قد يتفوق الإطفاء بالرغوة عالية الانتشار عن طريق مولدات تعلق قرب الأسقف فى سهولة تشغيلها من خارج المبنى بتوجيه يدوي مما يخفض من التكاليف، وكذا سهولة حساب زمن ملء الفراغ لارتفاع حتى أربعة أمتار فى زمن لا يتعدي عشر دقائق وهو الأمر الذي يعلو معه عامل الأمان وانخفاض الكلفة وتحجيم لعنصر الخسائر الناجمة عن استعمال المياه بغزارة إذ أن الرغوة عالية الانتشار تتميز بارتفاع معدل توالدها لتصل حتى ألف ضعف كما أن مكونها المائي منخفض جداً بحيث يسهل التخلص منه عن طريق بلاعات صرف المياه الصناعية العادية، كما أن الرغوة عالية الانتشار تتميز بعدم تأثيرها السلبي على المحركات الكهربائية ولوحات التوزيع ذات الضغط المنخفض بحيث يمكن إعادة تشغيل الآلات فى اليوم التالى بعملية تجفيف بسيطة .

١٠- الاهتمام بتركيب شفاطات للدخان والحرارة من النوعيات التي يمكن تشغيلها يدويا أو آلياً لتحمل الدخان وجانب من الحرارة المتولدة في مسارات بعيدا عن مسارات الهروب وأيضا حتي لا تنتشر إلي الأماكن الأخرى.

١١- تزويد المصانع بطلمبات مياه ثابتة أو نقالي خاصة بالحريق يتم تشغيلها من خارج المصنع تضخ فى مواسير توجه إلي مكرات الحريق أو الدواليب الموجودة داخل المبنى المتعرض للحريق وأيضا للاستعمال في المكافحة من خارج المبنى عن طريق الحنفيات الأرضية التي تتصل بطلمبات الضخ.

١٢- يجب عزل الخامات ذات الخطورة العالية داخل مخازن مأمونة خارج المبني تقع قبلي المصنع بحيث تظل تحت الريح بالنسبة للمصنع بحيث انه فى حالة حدوث حريق لا تنتقل السنة النار للمصنع ذاته بفعل الرياح .

١٣- أما المواد السائلة والتي يتصاعد عنها أبخرة قابلة للاشتعال فتحفظ فى المخازن السابق وصفها مع مراعاة وجود صفايات أرضية لصرف الوقود المنسكب إلي خارج الغرفة كما تزود تلك المخازن بوسيلة تهوية طبيعية فى اتجاهين متقابلين للتخلص من الأبخرة أولاً بأول بحيث لا يصل تركيزها إلي الشحنة قابلة للانفجار، كما تنقل مفاتيح الإنارة إلي خارج الغرفة ويخلي ما بداخلها من أية وصلات كهربائية كما تزود لمبات الإنارة بغطاء واق يمنع انتقال الحرارة أو الشرارة الكهربائية واتصالها بالغازات داخل الغرفة .

الباب الثالث
أنواع الحرائق ووسائل الإطفاء المثلى

تنقسم الحرائق الأكثر شيوعاً في المجال الصناعي إلي خمسة أنواع يضاف إليها ثلاثة أنواع أقل شيوعاً إلا أن خطورتها تعتبر كبيرة وتندرج تحت الحرائق ذات الطبيعة الخاصة ، وبينما يقوم الخبراء بالتخطيط لوسائل الإطفاء لموقع ما فإنهم ينظرون بعين لوسيلة الإطفاء ومعدل تدفق المادة المطفئة بحيث تكون كافية لأقصى توقع للقيمة الحرارية للمادة المخزنة ، إلا أنهم بالعين الأخرى يراعون قدر الإمكان الحد من الخسائر الناجمة عن المادة المطفئة خاصة إذا كان الإطفاء باستعمال المياه.

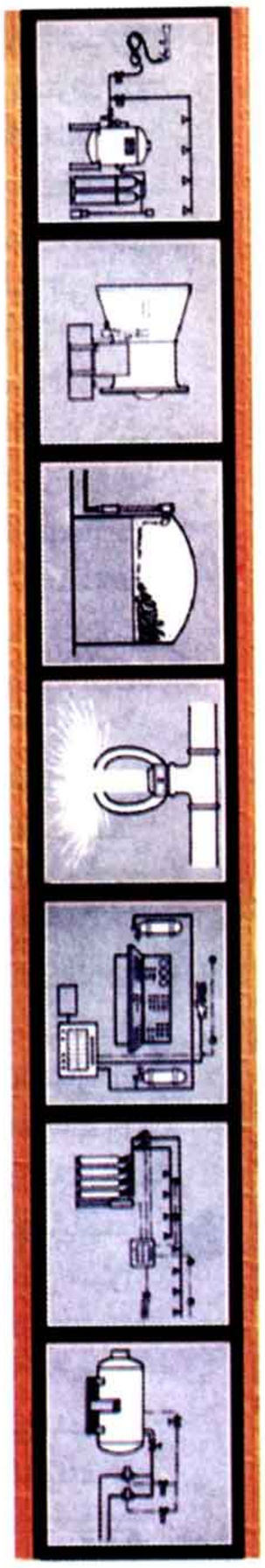

وسائل الإطفاء المعينة لأنواع الحرائق طبقاً لكود

أولاً : أنواع الحرائق الأكثر شيوعاً :

١حرائق من النوعية " A : وهي المواد الصلبة القابلة للاشتعال مثل الخشب - الورق والمواد الكربونية الأخرى .

٢- حرائق من النوعية :" B وهي حرائق السوائل القابلة للاشتعال أو الغازات المسيلة مثل البنزين - السولار والكحول والمذيبات المختلفة .

٣- حرائق من النوعية " C : وهي حرائق الغازات القابلة للاشتعال والمتسربة تحت ضغط .

٤- حرائق من النوعية " D : وهي تندرج طبقاً للتقسيم القديم إلي حرائق البتروكيماويات مثل المطاط والأكريليك سواء كان منتجات أو خامات وكذا الحرائق المختلطة بمساحيق المعادن كالألمنيوم وكذا المعادن غير المستقرة كالصوديوم والماغنسيوم وتتميز خطورتها بأن الغازات الناجمة عنها عالية السمية ولا يوصي بالتعامل معها داخل المبنى بدون

أجهزة تنفس أو أقنعة واقية وذلك لخطورتها الشديدة.

٥- حرائق من النوعية " E :

وهي أى من النوعيات السابقة في وجود مصدر للتيار الكهربائي تتصل به.

يضاف لهذه النوعيات الخمس حرائق المعادن والكيماويات القابلة للانفجار وتسمى حسب التقسيم الجديد حرائق من النوعية M بدءاً من الصوديوم والماغنسيوم ومسحوق الألمونيوم وإنتهاءاً بحرائق زيوت الطعام وهي ما أتفق علي تسميتها بالنوعية K هذا بالإضافة للحرائق ذات الطبيعة الخاصة التي ينجم عنها أخطار إضافية تترتب عليها مثل الحرائق في وجود أوعية الضغط والقابلة للانفجار بفعل الحريق أو حرائق تنكات الوقود والتي تحمل خطر انفلات الوقود أو انسكابه خارج الحيز الخاص به والمبادلات الحرارية (Heat Exchanger) التي تتصل بكيماويات ذات درجة من السمية تزيد من خطورتها فى حالة تسربها من المبادلات الحرارية.

ولقد شغل النوع الخاص بحرائق الشحوم والزيوت النباتية خبراء الإطفاء بالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لسنوات وتم تصنيفه باسم الحرائق K، إذ أنها تتسم بدرجة عالية جداً من الخطورة بالنظر لارتفاع درجة حرارتها عند اشتعال تلك الزيوت بحيث تصل بعد ٢٠ دقيقة من الاشتعال لدرجات حرارة تتعدي الـ ٤٥٠ درجة مئوية عند اشتعالها في العراء وتصل إلي ٥٥٠ درجة مئوية عند وجود ظاهرة الاحتباس الحراري أي عدم تسرب الحرارة واحتباسها داخل المبني ، وخطورة ذلك انه عند إلقاء الماء علي زيوت مشتعلة عند هذه الدرجات العالية من الحرارة فان الماء يتحول إلي بخار بصورة فورية عند وصوله لدرجة ١٠٠ درجة مئوية ، ثم لا يلبث أن يتمدد هذا البخار في الحجم لدرجة كبيرة عند الالتقاء بدرجات حرارة مرتفعة عن ٣٠٠ درجة مئوية مما يسبب ما يعرف بظاهرة التمدد الحجمى المفاجئ والتي تؤدى إلى حدوث حروق شديدة بجميع أنحاء الجسم .

هذه الظاهرة تحدث بصورة أشبه بالانفجار المحدود الذي ينشر الحريق حوله عن طريق البخار المحمل بذرات الزيت المغلي وهو ما ينشر الحريق والخطر خارج الحيز المكاني للحريق الذي بدأ محدودا فى أوله .

والمادة المطفئة لهذا النوع من الحرائق والمسماة بالنوعية " K من الحرائق طبقاً للاعتمادات الدولية تتمثل في مزيج من سائل أهم خواصه انه غير قابل للتبخر في درجة حرارة اقل من ٤٥٠ درجة مئوية ، كما أن له القدرة علي امتصاص الحرارة بالتلامس مع مصدر الاشتعال مما يخفض من درجة حرارة الزيوت ، وله مسميات مختلفة وحق تصنيعه متاح تجارياً سواء بتكنولوجيا أوروبية أو بتكنولوجيا أمريكية أو يابانية على السواء

ثانياً: وسائل الإطفاء المثلى :

١- من أحدث المستجدات في إطفاء حرائق المصانع استخدام الرغوة عالية الانتشار وعالية التوليد عن طريق غمر الفراغ بالكامل بالرغوة الخفيفة والتي

تنخفض نسبة المياه فيها بحيث تعزل المادة المشتعلة عن الهواء مما ينجح في إطفائها ، ويجب أن تحسب معدلات تدفق المادة عالية الإنتشار بحيث تملأ ثلثي الفراغ في أقل من عشر دقائق مما يوفر أعلي معدلات الأمان في هذه الحالة خاصة وأنها تعمل بكفاءة مع وجود فتحات بالمبنى على المستوى الأعلى مثل الشبابيك المرتفعة.

٢- كما يجب ألا يغيب الأهمية الكبرى لتوفير معدات سحب الدخان والحرارة لتعمل باستمرار منذ بدء الحريق ، ولحين الانتهاء منه تأميناً للأفراد والمتواجدين لحين وصولهم لمخارج الهروب المأمونة والتي يجب أن تكون معزولة بصورة كافية من وصول الحرارة والدخان إليها .

٣- تلزم الأكواد بالإضافة لأجهزة الإطفاء اليدوية ونظم الأمان الثابتة بتوفير مصدر إضاءة ثانوي يزود السلالم وممرات الهروب بالإضاءة البديلة ، كما يلزم بتكوين فريق للإطفاء من عمال المصنع سواء الإنتاجيين أو المتخصصين ويجب أن يتاح لفريق الإطفاء الملابس الواقية وكمامات الغازات اللازمة نظراً لبقائه بالموقع لأطول فترة نظراً لإشرافه علي خطة الإخلاء وتأمين خروج كافة الأفراد للخارج ويكون له قائد معروف للجميع في كل وردية عمل بحيث يكون مسئولاً عن متابعة وسائل الأمان وكذا عمليات الإطفاء بالأجهزة اليدوية في بداية أي حريق للسيطرة عليه في دقائقه الأولي ، كما يجب تدريب كافة العاملين علي عمليات الإطفاء بالأجهزة اليدوية وتوثيق ذلك في شهادات لكل منهم وكذا تبصير كل عامل بالأخطار المرتبطة بعمله والتي قد ينجم عنها حريق ويرأس عمليات المكافحة والإخلاء ومكافحة النار من خارج المبني رئيس فريق الإطفاء بالمصنع وذلك دون تدخل من أي سلطة إدارية تعلوه في السلم الإداري وهي من الأخطاء شائعة الحدوث. كما يجب وضع خطة يتبعها كل عامل بمجرد إطلاق سارينة إنذار الحريق ، بحيث يؤمن موقع عمله قبل مغادرته للاشتراك في خطة المكافحة و الإطفاء والإخلاء بعد ذلك .

٤- ينصح بعدم إطلاق نظام الإطفاء الآلي إلا بعد إتمام تطبيق خطة الإخلاء وإعطاء تمام بأن كامل الأفراد قد تم إخلاؤهم إلى خارج المبني.

الباب الرابع
دور اتحاد شركات التأمين فى تحقيق الأمن والأمان بالقطاع الصناعى وقطاع الخدمات (السيارات - المنشآت والمبانى)

كثر الحديث فى الدول العصرية وأيضا فى الدول التى تسعى للتحديث عما يسمى بالمجتمع المدنى ومؤسسات المجتمع المدنى وهى احدى الأدوات والركائز الأساسية للدولة العصرية إذا ما توفر لهذه المؤسسات القدرة على ممارسة دورها وتطوير هذا الدور ليتمشى دوماً مع احتياجات الدولة العصرية وهى متطورة وتسير جنباً إلى جنب مع المستجدات العالمية.

يقع فى مقدمة مؤسسات المجتمع المدنى التى تحتاجها الدولة العصرية اتحاد شركات التأمين الذى يمكن بل ويتحتم أن يقوم بدور فعال لتطوير القطاع التأمينى بالكامل باعتباره ممثلاً للمصلحة العامة ومتمتعاً بموقف الحيده الكاملة فى الخلافات التى قد تدور رحاها بين شركات التأمين وبعضها من جهة وبينها وبين عملائها من حاملى وثائق التأمين من جهة أخرى ، فهو فى هذه الحالة يكون خير ممثل لمصلحة المجتمع ولمصلحة المؤمن عليه وأيضا مصلحة شركة التأمين على حد السواء.

مثال ذلك عملية التأمين الجارية على السيارات فى مصر الآن والتي تبدأ بتأمين هزيل يسمي بالتأمين الإجبارى لا يمثل أى تغطية تأمينيه ذات فائدة للمجتمع إلا أنه يصاحبها بالتوازى ما يسمى بالفحص الفنى للسيارة والذى يوكل لمهندس المرور فى غيبة من معامل اختبار فنية تقرر بطريقة قابلة للقياس حالة السيارة من حيث الفرامل وانتظام تأثيرها على العجلات الأربع وكفاءة التأثير الفرملى وحالة الإطارات ذاتها ونوعياتها، ناهيك عن اتزان عجلة القيادة ومقدار البوش اللازم ، ونسبة العوادم الضارة المنبعثة من السيارة وحالة كهرباء السيارة بدءاً من البطارية وإنتهاءاً بالإشارات ومدى الأمان فى عدم حدوث أعطال ناجمة عن عيوب فى النظام الكهربائى كثيراً ما يتفاجئ به السائق على الطريق فتتعطل السيارة والطريق معاً .

أولاً : دور التأمين فى الدولة العصرية :

لقد حرصت الدول المتقدمة ، وتلك الآخذة بنظام الدولة العصرية على أن تفرق بين دور الدولة وسلطاتها وحرصها على تنمية دور المشرع والمراقب والمنظم لانضباط ممارسات المجتمع سواء الإنتاجى أو الخدمى المعيشى وتركت الكثير من الأدوار التى تخرج عن ذلك لمنظمات المجتمع المدنى ذات العلاقة لتمارس دورها فى إطار من الحيدة المتوازنة والتى تتم تحت نظر

الدولة ورقابتها.

ففى مجال التأمين على السيارات وما يتعلق بها من فحص فنى للمركبة ومتابعة لسجل السائق على السواء نجد أن كثير من الدول قد عهدت بهذا الدور لإتحاد شركات التأمين باعتبار أنها لا تتحيز لشركة تأمين دون أخرى كما أنها تمثل اتفاق عام للمصالح الذى يربط بين مصلحة صاحب السيارة وشركة التأمين والمواطن فى الشارع ، وسنعطى مثالين وهما النظام المتبع فى استراليا وألمانيا.

أ - **النظام المتبع فى استراليا:** تم السماح لإتحاد شركات التأمين أن ينشئ محطات فحص الأمن والمتانة المتعلقة بالسيارات وذلك بمقابل يحقق فائضاً معقولاً لاتحاد شركات التأمين مقابل شهادة يصدرها تسمى "صلاحية السيارة للتسيير لمدة عامان وصلاحيتها للتأمين عليها من فئة (أ) أو (ب) أو (ج) حيث يتقدم صاحب السيارة بموجبها لإحدى شركات التأمين التى يختارها ليستصدر بوليصة التأمين والتى تخضع قيمتها لأحد الفئات الثلاث (أ) أو (ب) أو (ج) فتنخفض قيمة البوليصة إذا كانت من الفئة (أ) أى أن السيارة فى حالة فنية ممتازة ، وترتفع قيمة البوليصة إذا كانت الشهادة من الفئة (ب) باعتبار ان الحالة الفنية للسيارة مستواها جيد مرتفع ، وتزداد القيمة ارتفاعاً إذا كانت حالة السيارة من فئة (ج) أى مستواها جيد منخفض . ويلاحظ هنا فى جميع الحالات ان حالة السيارة جيدة وليست مقبولة فقط والفرق فى ارتفاع درجة الجودة.

كما تعتبر حالات صلاحية التأمين بمستوى (ج) منسحبة أيضاً على التصاريح المؤقتة مثل السيارات التى لا تطابق تماماً النظام المعمول به مثل عجلة القيادة فى المكان المخالف أو قراءات العداد بالميل / ساعة بدلاً من الكيلو متر / ساعة إلى كافة الاشتراطات الأخرى حيث يصدر التصريح بصفة مؤقتة تلتزم بمدته شركة التأمين مع رفع قيمة التأمين تباعاً مع كل تجديد للسير إلى أن يمتنع إصدار مثل هذه التصاريح بعد انقضاء عامين على سبيل المثال ، وينسحب هذا أيضاً على تسيير السيارات المؤقت على تلك التى لها قيمة أثرية وتحتاج فى تحركاتها المحدودة للانتقال من مكان لآخر وتسمى السيارات الأثرية أو Old Timer .

ومن المفهوم أن امتناع اتحاد شركات التأمين عن إصدار شهادة الصلاحية للتأمين على السيارة من أى من الفئات (أ) ، (ب) ، (ج) يعنى عدم صلاحيتها للسير الآمن على الطرق وبالتالى لا تستطيع أى شركة تأمين استصدار بوليصة تأمين لها ، الأمر الذى لا تستطيع إزاءه إدارات المرور إصدار رخصة سير للسيارة فى غيبة بوليصة تأمين سارية ، وهو الأمر الذى ينأى بجهة الإدارة عن مغبة الاختلاف مع أصحاب السيارات حول نتائج الفحص الفنى وما يثار حوله عادة من جدل لا يخلو من الصخب واللجوء إلى وساطة الوسطاء.

هذا الأمر فى حد ذاته يوفر على الدولة وإدارات المرور عبء الفحص الفنى واستقدام معدات عالية الكلفة غير متوفرة حالياً وتعيين أفراد فنيين تتحمل خزانة الدولة أعباءهم دون مبرر أو جدوى اقتصادية.

ومن عجب أن إدارة المرور المركزى تمد اتحاد شركات التأمين بقاعدة بيانات حديثة تصلها على شبكة الحاسب الآلى الخاص بها توضح موقف المخالفات التى تقيد على السائقين والغرامات والعقوبات التى تصدر فى حقهم ، وبذا فان رخصة القيادة تخضع أيضاً للتأمين على صاحبها ضد الأخطاء والأخطار التى يرتكبها فى حق الآخرين فتصدر فئات الصلاحية للتأمين على قائد السيارة من الفئات (أ) أو (ب) أو (ج) حيث تقل قيمة بوليصة التأمين على الفئة (أ) باعتبارها الأكثر التزاماً والأقل مخالفة ، أما الفئة (ج) فتكون الأعلى قيمة من ناحية السعر وتصدر للمبتدئين وأولئك الذين تكثر مخالفاتهم المرورية وقد تعدل للمبتدئين فئتهم لتصبح (ب) بعد مضى سنتين من القيادة النظيفة الخالية من المخالفات الجسيمة، وفى حالة تكرار الحوادث أو مخالفات السرعة والمخالفات التى تتسم بالنذق والتهور ، فقد ترى إدارة المرور منع إصدار رخصة القيادة له لفترة محدودة أو دائمة أو تحيله للاختبار النفسى ليصدر فى ضوئه ما تراه من قرارات سواء بذاتها أو فى ضوء حكم قضائى يسجل على قاعدة البيانات بالكمبيوتر فيلتزم به اتحاد شركات التأمين فتمتنع عن إصدار شهادة صالح للتأمين عليه .

أى أن آلية التصريح من عدمه وتحديد الفئة السعريه التى تطبق على طالب الترخيص تكون مهمة اتحاد شركات التأمين فى ضوء درجة المخاطر وذلك دون أن تغفل الجانب الإشرافى والرقابى للدولة ممثلة فى أجهزتها والتى تنحصر فى حالتنا هذه فى إدارة المرور المركزى وأحكام القضاء.

ب- النظام المتبع فى ألمانيا كمثال لدول الاتحاد الأوربى:

أن اتحاد شركات التأمين الألمانية كمثال لما هو مطبق فى الاتحاد الأوروبى فنجد أنه يصدر أيضاً سجلاً بالمصانع التى ينطبق إنتاجها مع المواصفات القياسية المعتمدة سواء من رشاشات - مواسير - وصلات - كابلات - حساسات حرارة ودخان أو أجهزة إطفاء وأنظمة تلقائية بحيث يذكر اسم المصنع والأصناف المعتمدة لديه نتيجة لفحص وتمحيص مستندى يسبق القيد فى السجلات ، فنجد أن سجل المنتجات المعتمدة الصادر عن اتحاد شركات التأمين الألمانية (VdS) لعام ٢٠٠٧ يقع من ٧٠٢ صفحة ويسمى الكتاب الأزرق وهو أمر يعاد إصداره كل عام فى صورة محدثة تخضع للإضافة والحذف حسب المقتضيات والمتغيرات.

ثانياً الوضع فى مصر :

ونحن الآن فى مصر مهيئون أكثر من أى وقت مضي لتزويد اتحاد شركات التأمين بصورة فورية بالبيانات الالكترونية الخاصة بالمخالفات المرورية فور حدوثها المرتبطة بقائدي السيارات والأحكام التي تصدر ضدهم - وهو ما يسهم في تخفيف العبء علي إدارة المرور - لاسيما بعد أن دخل نظام الحكومة الالكترونية فى أولى أولويات حكومة الدكتور احمد نظيف .

ولا يفوتنا فى هذا الشأن الأثر الإيجابى لما أتى به قانون المرور من اشتراط وجود جهاز إطفاء فى كل مركبة شرطاً لترخيصها حيث أثبتت سجلات شركات التأمين انخفاض قيمة تعويضات الخسائر إلى ١٠٪ عما كانت عليه قبل تطبيق القانون

أما إذا انتقلنا إلى موضوع التأمين على المنشآت والمصانع والفنادق من أخطار الحريق وهو مجال واسع التخصص والمحتوى والذى يتطلب خبراء ومتخصصين يعتبر اتحاد شركات التأمين الأقدر على تصنيفهم وقيدهم فى سجلات حسب تخصصاتهم كل فى مجاله ليرجع إليهم فى كل ما يتعلق بمناحى التأمين على أخطار الحرائق وذلك بما يتناسب مع نوعية الخطر تطبيقاً للأكواد التى تحكمها ، وذلك بمقابل يتمشى مع حجم كل مهمة والجهد الفنى المبذول وتنسحب هذه المهام على مراجعة تصميمات شبكات الإنذار والإطفاء وخطط الإطفاء والإخلاء وتوفير وسائل الأمان بل ويتعدى هذا إلى متابعة أعمال التركيب وكذا التفتيش الدورى عليها كلما طلب ذلك .

مما سبق يتضح أنه كم يعوذنا فى مصر أن نرى مثل هذه الأنظمة المطبقة فى الدول المتقدمة العصرية والتى سبق الإشارة إليها مطبقة لدينا متضمناً كافة الخبرات التخصصية من خبراء الإطفاء والدفاع المدنى والأنظمة وهندسة الأنظمة الهيدروليكية حفاظاً على ثروتنا البشرية من هذه الفئة المتخصصة النادرة من التشتت والتناقص وإتاحة للمجتمع بكل أنشطته الاستفادة من علمها وخبرتها.

تدارك حرائق السيارات فى أولها عن طريق تكاتف صاحب السيارة مع السيارات العابرة يجنب إدارات الإطفاء جهدا كبيرا

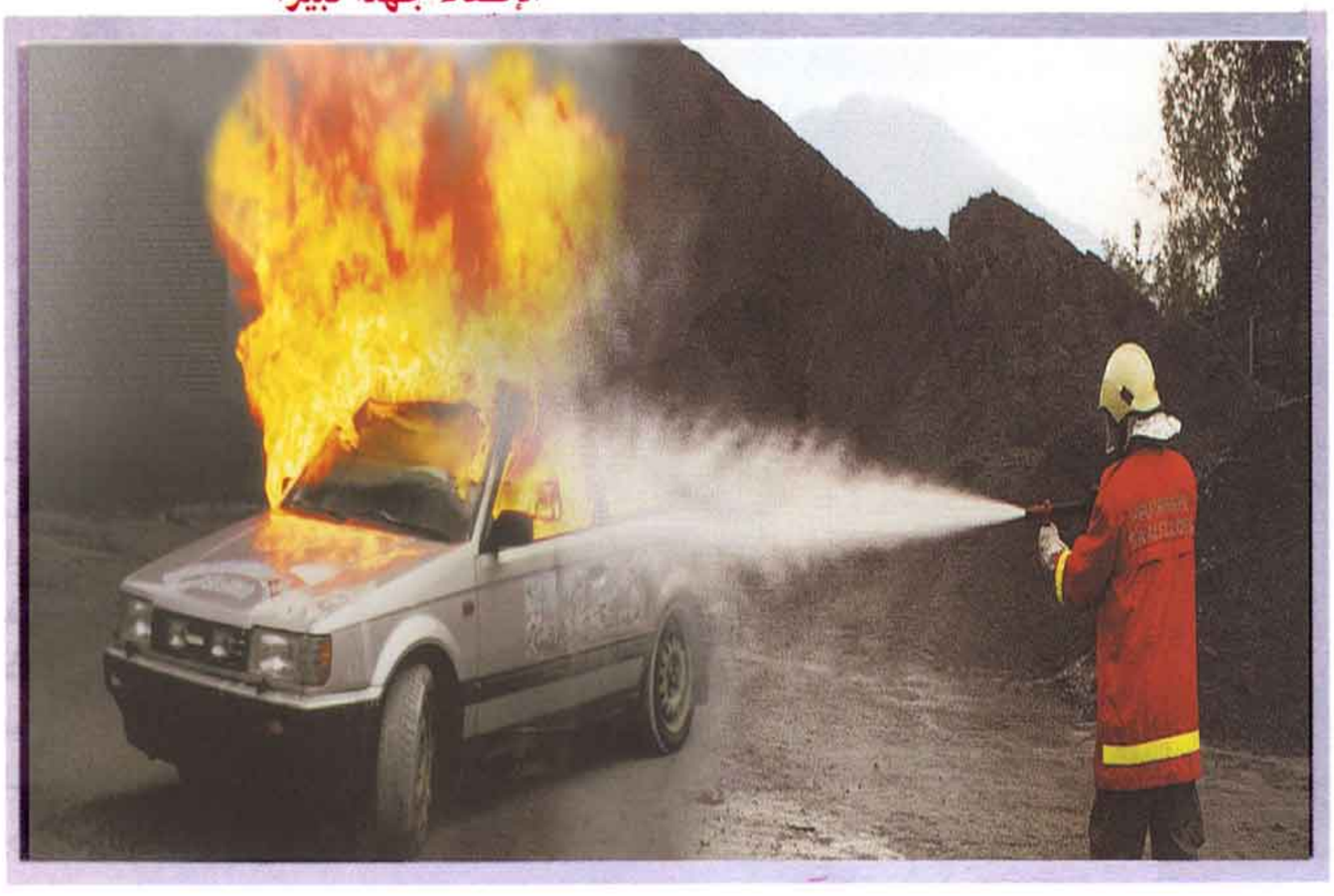

الباب الخامس
دور اتحاد شركات التأمين فى تحقيق الأمن والأمان بالقطاع الصناعى وأنواع أخرى من الخدمات
(المصاعد - المعدات الميكانيكية المتحركة - الأوناش - أنظمة الإطفاء والإنذار الآلى)

وتختلف فيما بينها فى طبيعة تكوينها ونشاط عملها كأنواع من الخدمات المميزة ولكنها تتفق فى وجود القواعد التأمينية الكفيلة بتحقيق الغرض:

١- المصاعد :

لا شك أن تركيب وتشغيل المصاعد بالعمارات السكنية وأيضاً الصناعية يكتنفه فى الوقت الحالى الكثير من الفوضى والتضارب جعل من استعمال المصاعد فى أغلب الأحوال مخاطره غير محسوبة العواقب غير خافية على جهة الإدارة ويراها المواطن المستنير ويتغاضى عن خطرها الماثل فى معظم الأحوال لمقتضيات الضرورة، ومن هنا يبرز دور اتحاد شركات التأمين فى دوره المنشود والمُلح إذ

أنه الأقدر فى جميع الأحوال بماله من خبراء يمكن زيادة عددهم بالقدر الكافي وقيدهم فى سجلات خبراء المصاعد ليعتمدوا التصميم من البداية ويختبروا معدات التشغيل والتحكم ووسائل الأمان اللازمة والكافية قبل إصدار شهادة صلاحية التأمين على المصعد لفترة محددة ولتكن سنتين قابلة للتجديد باستيفاء شروطها وذلك من فئة (أ) أو (ب) أو (ج) بعد التحقق من وجود عقد صيانة مبرم مع شركة ذات التزام يمكن الاطمئنان إليه مع إنشاء سجل رسمى لقيد هذه الشركات سواء كانت صانعة للمصاعد أو مركبة لها أو تلك التى تقوم بصيانتها والمستوفاة لشروط القيد.

وفى ضوء توافر تقرير الصلاحية الفنية المستوفاة لشروط قبول التأمين على الصاعدة وكذا إصدار بوليصة التأمين السارية يمكن لجهة الإدارة المحلية إصدار الترخيص سارياً للفترة المحددة دون الحاجة للتخوف أو تعطيل المصالح إستيفاءًا لإجراءات فنية أخرى .
ويلزم فى هذه الحالة تركيب شهادة الصلاحية أو ملصق صادر من جهة التأمين داخل المصعد ليطمئن مستعملوه لاستيفاء هذا المصعد للشروط الفنية والإلمام بتاريخ انتهاء الصلاحية.

٢- المعدات الميكانيكية المتحركة:

هذا الأمر ينسحب أيضاً على جانب من الاستعمالات الصناعية والإنشائية الهامة والتي تندرج تحتها المعدات الهندسية الثقيلة من معدات رصف الطرق وتعبيدها والكراكات والأوناش السائرة فى الشوارع والتى على كثرتها تعمل دون ترخيص أو حتى لوحات معدنية تمكن من تمييزها والذكرى لازالت تذكر الونش الذي اختفى ولم يظهر له اثر وهو الأمر الذي ما كان له أن يحدث لو كان لهذه المعدة ترخيص بالسير وتحمل لوحات معدنية يجدد سريانها دوريا .

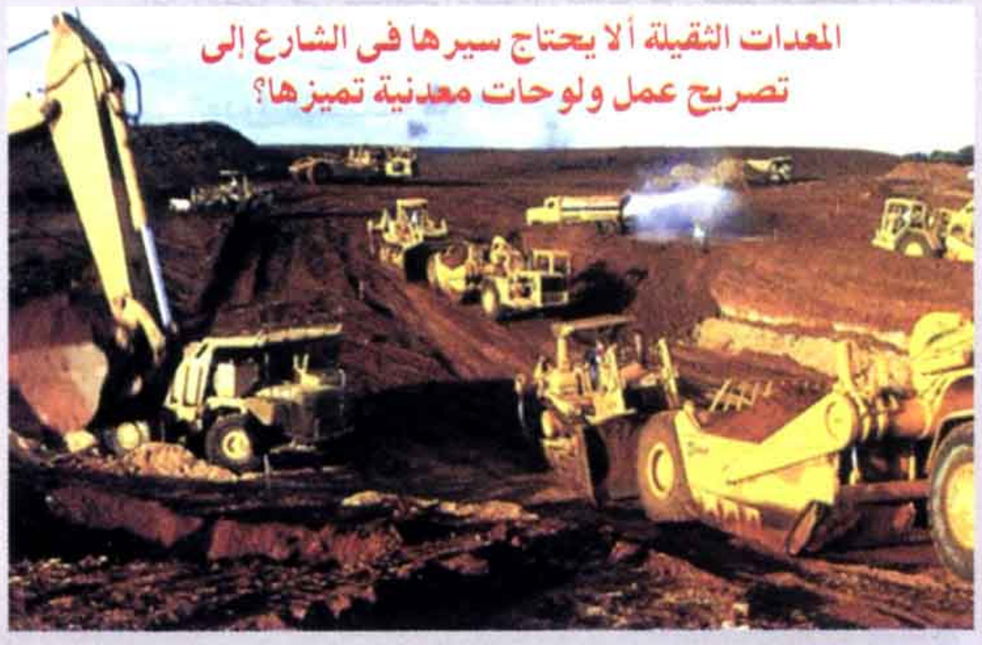

المعدات الثقيلة ألا يحتاج سيرها فى الشارع إلى تصريح عمل ولوحات معدنية تميزها؟

كما ينسحب الأمر نفسه على معدات المصانع من روافع وأوناش سواء كانت علوية أو برجيه أو أوناش شوكه حتى وأن كانت تعمل داخل نطاق المصانع ومواقع العمل ويفترض أنها لا ترتاد الشوارع أو الطرق العامة إلا أن حماية منطقة العمل بالمصانع ومواقع الإنشاءات يستلزم دون تهاون إصدار تراخيص لها بالعمل تجدد فى ضوء الفحص والاختبار من جانب اتحاد شركات التأمين لتصدر إثر ذلك شهادة الصلاحية بالتأمين عليها من فئة (أ) أو (ب) أو (ج) أو أيضاً حجب الشهادة عنها بصورة مؤقتة أو دائمة حسب حالتها الفنية واستيفاءها لعناصر الأمن والأمان.

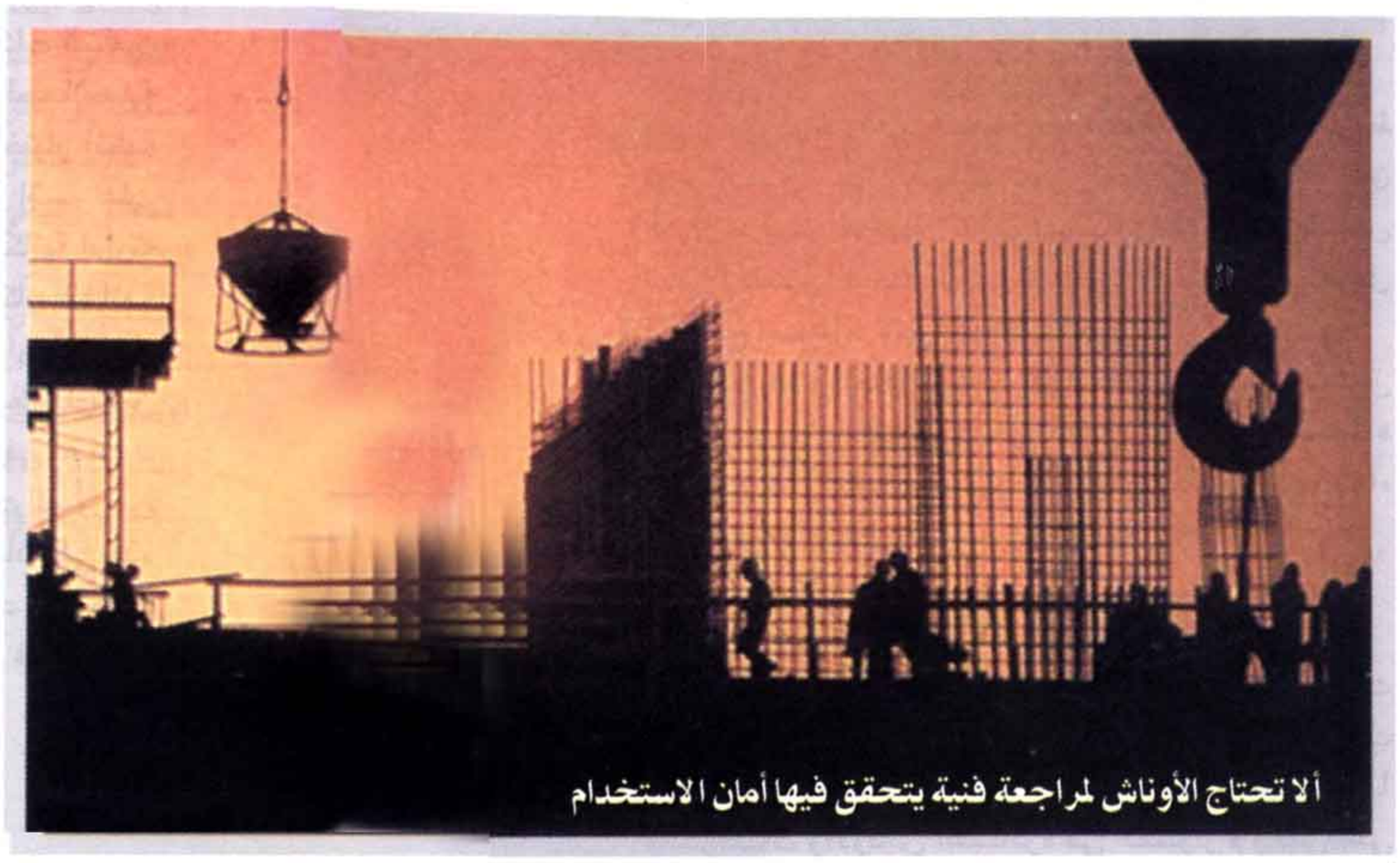

ألا تحتاج الأوناش لمراجعة فنية يتحقق فيها أمان الاستخدام

٣- تشغيل المراجل والغلايات والعائمات :

يتشابه هذا الأمر مع مجال هام يتصل بالصناعة ألا وهو تقنين التعامل مع نظام التصريح بتشغيل المراجل والغلايات البخارية والسفن البحرية والبواخر النهرية وكل أنواع العائمات ، فلا يتم التصريح بتشغيلها أو دخولها فى نطاق الاستعمال إلا بعد إتمام إجراءات الفحص الفنى والموافقة علي إصدار بوليصة تأمين عليها بمعرفة اتحاد شركات التأمين الذي له أن يعتمد أيضا تصاريح الجهات والهيئات المعنية كل فى تخصصها

كثيرا ما تتحول ألسنة النار إلى وحش كاسر

٤- المنشآت والمرافق والمبانى السكنية العامة والخاصة:

لو أردنا أن نأخذ الحل كاملاً دون استبقاء أجزاء منه فلنا أسوة بالقوانين المطبقة بدول الإتحاد الأوروبي وغيره فى دول أخرى وحتى قبل قيامه فى دول مثل ألمانيا -البرتغال -رومانيا- الدول الاسكندينافية- أيسلندا - بلجيكا-كوريا- الأرجتين - زائير وكثير من الدول العربية التي ألزمت بالتأمين على المنشآت الحكومية و التعليمية من مدارس ومعاهد وجامعات والمباني والمنشآت الحكومية وكافة المباني الصناعية والمنشآت العامة ومرافق النقل العام والخاص وكذا على الشقق والعمارات السكنية بصورة إلزامية طبقا لما تحمله من الأخطار ومعدلات تصاعدها من أحمال حرارية ومصادر للوقود السائل والغازي من وصلات الغاز وأسطوانات البوتاجاز بجانب متانة المباني ذاتها وصلاحيتها للسكنى المأمونة ويمكن فى هذا الشأن تطوير وثيقة حماية الأسرة ومسكنها لتستوفى الغرض الأمثل منها وهى متوفرة لدى شركات التأمين المصرية حيث أنها تغطى العديد من الأخطار المهمة والضرورية، وهو أمر محدود الكلفة عام الفائدة من شأنه تنمية النشاط التأميني الوطني ويسمح له أن يؤدى دوره الوطني فى إطار من المنافسة المشروعة لتقديم الأوعية التأمينية ذات القدرة التنافسية كما يكفل للدولة الارتقاء بمبانيها ومنشآتها على مختلف الأصعدة والبدء بنفسها فى تطبيق منظومة الأمن والأمان اللازمة للدولة العصرية ويكفل للمواطن الإحساس بتلك المنظومة

والمشاركة فيها فاعلاً لها ومستفيداً منها.

٥- أنظمة الإنذار والإطفاء الآلى

مثال آخر لا يقل أهمية عن دور اتحاد شركات التأمين الذي يرتبط بالفحص الفني وإعطاء شهادة الصلاحية للتأمين عليه لفترة ما وذلك في مجال فحص واختيار أنظمة الإنذار والإطفاء الآلى، حيث أن الاتحاد هو اقدر على توفير إمكانية الفحص الفني بالإضافة إلي إمكانية إدارته لسجلات ترتبط بالتصريح لمزاولة المهنة للشركات القائمة بأعمال التركيب وأيضا التوريد لمعدات الإنذار والإطفاء الآلي وعليه تقع مهمة الإضافة كل عام لاسيما الموردين المعتمدين وحذف المخالف منهم تبعاً للأحوال وفي إصداره لتلك القوائم السنوية من واقع هذه السجلات للموردين المسجلين لديه توجيه للعملاء المتعاملين بالاعتماد على هذه الأنظمة والأمر ينسحب أيضا على جهات التركيب والصيانة لها على السواء ، وهو أمر مطبق في جميع الدول الأوروبية وبعض الدول العربية أيضا .

دور اتحاد شركات التأمين :

فى ضوء ما سبق بات من الضرورى تطوير دور اتحاد شركات التأمين ليصبح مؤسسة هادفة لممارسة تلك الأنشطة بمقابل عادل يكفى لها تحقيق فائض عن نشاطها تستثمره فى تطوير هذا النشاط واقتناء المعامل ووسائل الفحص والاختبار الفني التخصصي ونشرها فى أرجاء الوطن بحيث تتكامل مع أجهزة الإدارة المحلية بالمحافظات فتنقل بذلك خدماتها لجهات تعانى من نقص شديد فى هذه الخدمات أكثر من غيرها.

إن هذا الأمر وغيره من الأمور من الواجبات الضرورية

لانضباط الممارسات الفنية والتى توصف بها مجتمعاتنا بالقصور الشديد وذلك علي حساب المواطن سواء كان ساكناً أو زائراً أو متردداً على مبنى ، وللعجب الشديد فان هذه الحلول لن تكلف الخزانة العامة للدولة شيئاً على الإطلاق وتغطي أعباءها ذاتيا فى البداية من اتحاد شركات التأمين ينفق منه عائد النشاط على التوسع في نشر خدماته في أرجاء الدولة محققة فائضاً ملموسا، في نفس الوقت مع تكامل هذه الأهداف مع سيادة الدولة في تحقيق الانضباط للقطاع الصناعى وقطاع الإسكان شاملا المرافق والنقل على الطرق سواء للمعدات أو الأفراد ناشرا الأمن والأمان المنشود.

الباب السادس

دور قانون المرور فى تأمين الطرق

شرايين الحياة للصناعة

تتجه الدولة حاليا إلى إصدار قانون المرور الجديد ليتمشى مع المستجدات التى باتت ضرورية لمسايرة العصر واحتياجاته فى وقت ارتفعت فيه معدلات الحوادث التى يراق فيها دماء الأبرياء على الطريق.

وهنا لابد أن نذكر بالتقدير لوزارة الداخلية دورها الرائد فى العمل على تحديث القوانين ذات العلاقة بعملها ومنه قانون المرور الذى تناولته بالتحديث المستمر عبر السنوات الخمسة عشر الماضية وذلك حرصاً منها على التطوير المستمر واستيفاء الحاجة لذلك من ناحية ، والحرص على العمل فى إطار من القانون والشرعية من الناحية الأخرى.

والأمر ليس بخاف أن النشاط الصناعى يأتى على رأس الأنشطة ذات العلاقة المباشرة التى تتصل بقانون المرور الذى ينظم السير فى الطرق ويحكم أنشطة النقل بالكامل. ونقل البضائع وانتظام الإمداد بها يشكل أحد المدخلات الرئيسية فى المنظومة الصناعية. ومن هنا يرتبط تطوير الصناعة فى كل زمان ومكان وتعظيم دورها الاقتصادى لتأخذ مكانتها على خريطة الاقتصاد القومى والعالمى بضرورة توفير وتهيئة وإحكام أساليب التداول والنقل حيث لا يؤثر الخلل فيه سلبا على جودة المنقولات وانتظام الإمداد بها سواء كانت مواد خام ومستلزمات إنتاج أو مواد ومنتجات تامة الصنع تشق طريقها عبر شرايين الطرق استيراداً وتوزيعاً وتصديراً وهو الأمر الذى يعترضه فى الاتجاه المعاكس أى معوقات تعترض الطرق بسبب الحوادث والأخطار التى قد تقع عليه.

هذا الأمر الحيوى لا يمكن له أن يتحقق إلا من خلال الانضباط المروري الذى يوفره ويضمنه قانون المرور فى صورته المنشودة دون أن يغيب عنا الدور المحورى للصناعة باعتبارها مسئولة عن توفير وإنتاج وسائل النقل وتجهيزاتها بالمطابقة للمواصفات وبما يحقق الأمن والسلامة والحفاظ على البيئة وكلها أهداف قومية عليا يحرص على استيفاءها قانون المرور المنشود.

حمولات النقل ذات الأبعاد الضخمة والغير تقليدية يجب أن تغطى تأمينا خلال الرحلة وأن ترافقها دورية مرورية أما الحاويات فيجب ألا يسمح بنقلها إلا على ناقلات خاصة بنقل الحاويات يرخص لها بهذه الصفة

أثر قانون المرور فى تخفيض الأخطار :

لا يفوتنا فى هذا الشأن الأثر الإيجابى لما أتى به قانون المرور من اشتراط وجود جهاز إطفاء فى كل مركبة شرطاً لترخيصها حيث أثبتت سجلات شركات التأمين انخفاض قيمة تعويضات الخسائر إلى ١٠٪ مما كانت عليه قبل تطبيق القانون ، هذا بجانب الأثر الهام من تخفيف العبء على إدارات الإطفاء والدفاع المدني المحلية والمركزية نتيجة لانخفاض البلاغات عن حالات حرائق السيارات بالطريق والجراجات وأيضاً الأنفاق نتيجة لذلك إذ أن مواجهة حرائق السيارات على الطريق رغم كثرتها يتم مواجهتها بنجاح فى دقائقها الأولى بمعرفة السيارات العابرة .

لذا فالأمر لا يحتاج إلى إبراز الأهمية الكبرى لإصدار ترخيصات نوعية جديدة لمركبات النقل طبقاً لطبيعة نشاطها التخصصى إذ أن هذا يعد مطلبا ملحاً وضرورياً لما تتسم به تلك المواد المنقولة وطبيعتها ودرجة خطورتها وتأثيراتها البيئية منعا للأخطار والحوادث والتلوث البيئي من ناحية وحفاظا على سلامة وجودة المواد المنقولة من ناحية أخرى . وهى تخصصات يمكن تقسيمها نوعياً كالآتى :

أولاً: نقل الحاويات ٢٠ قدم مكعب ، ٤٠ قدم مكعب:

مما لاشك فيه أن سيارات النقل العادية لا تصلح لنقل هذه الحاويات لصعوبة تثبيتها تثبيتا فنيا سليما ومن ثم انتفاء وجود عناصر الأمن والأمان مما يعرض قائد السيارة والآخرين للخطر إذ أنه كثيرا ما تتحرك الحاويات

بفعل المصادمة أو الفرملة لتهشم الكابينة ومن بداخلها .. هذا بخلاف ما يترتب علي ذلك من تلفيات للمواد المنقولة وأعطال للطريق وإهدار للوقت والجهد والمال.

وعلاج ذلك هو إصدار ترخيص نوعى لسيارات تجهز خصيصا وتميز لنقل تلك الحاويات. ولا يعوق ذلك خدمة تلك السيارات في النقل العادي حيث يمكن النقل داخل الحاويات التي تحملها والتي يتوفر لها درجة جيده من الحماية خاصة لما لها من إحكام الغلق.

ويمكن أيضا إصدار تراخيص نوعيه لحاملات الحاويات من سيارات نقل رفعا لكفاءة هذه النوعية من خدمات النقل وحظر نقل تلك الحاويات علي ظهر غيرها من سيارات النقل العادية.

ثانيا: تداول ونقل السوائل والغازات فى فناطيس

إن نقل السوائل والغازات لا يمكن أن يتم بسيارات نقل عادية يعلوها خزان يحوى السائل أو الغاز ليرتفع فوق صندوقها مما يعرضها للانقلاب فى المنحنيات نظراً لارتفاع مركز الثقل بها.

لذا يجب الترخيص للناقلات ذات الفنطاس برخصة تخصصية تحدد ما إذا كانت لنقل الوقود أو نقل المياه أو الكيماويات بعد استيفاء تركيب الفنطاس على الشاسيه مباشرة طبقاً للاشتراطات الفنية لذلك .

وتتعدد السوائل والغازات وتتنوع طبقا لدرجة خطورتها ومن ثم نوعية تجهيزات السيارات اللازمة لنقلها بما يحقق الحفاظ علي جودة السوائل والغازات المنقولة من ناحية، واشتراطات الأمن والسلامة ومنع التلوث من ناحية أخري.

ومن هذا المنظور يمكن تقسيم السوائل والغازات إلى ثلاثة نوعيات كما يلى:-

(أ) سوائل وغازات مأمونة أو منخفضة الخطورة:-

وهى التى لا تنجم عنها خطورة عالية مثل المياه والغازات الخاملة المعبأة تحت ضغوط منخفضة

(ب) سوائل وغازات متوسطة الخطورة:-

وهى التى ينجم عنها خطورة من الدرجة المتوسطة مثل بعض الكيماويات والغازات الخاملة.

(ج) سوائل وغازات شديدة الخطورة:

وهى التى ينجم عنها خطورة شديدة مثل المواد البترولية والغازات السامة مثل غاز الكلور والصودا الكاوية وغيرها من الغازات الأخرى شديدة السمية والغازات المعبأة تحت ضغوط عالية مثل الأكسجين المسال والنتروجين المسال .

وكلنا نذكر حادث الانسكاب البترولى من سيارة غير مجهزة حاملة للبنزين بالترعة وإعلان حالة الطوارئ وتعطل السير بالطريق ولم ينقذ هذا الموقف إلا القوات المسلحة

التى دفعت بقوات تمكنت من فصل الوقود العائم فوق مياه الترعة وضخه إلى خارج المجرى المائى وبالرغم من هذا فقد نجم عن ذلك عبئا بيئيا تم ثل فى موت جانب من الأسماك وتأثر الزراعات جزئيا فى هذه المنطقة خلال الموسم الزراعى.

ويمكن نقل أسطوانات الكلور ومثيلاتها فى الخطورة والمعبأة في عبوات أصغر من عبوة خزان كامل (خزان السيارة النقل) وذلك بوضع تلك العبوات داخل حاوية محكمة الغلق وتثبيتها بإحكام داخل الحاوية. ويكون النقل بترخيص خاص يحدد المسار وتاريخ النقل (أو المهلة الزمنية المحددة للنقل) ويؤشر على الترخيص بإتمام المهمة فى توقيتها بعد إنهائها وتغطى الحمولة خلال مسارها من نقطة القيام للوصول ببوليصة تأمين يوضح فيها العملية التأمينية ومجالها بالكامل .

ثالثا: نقل المواد المشعة:

من الأهمية بمكان نقل تلك المواد فى سيارات تجهز خصيصا لهذا الغرض وتصدر لها ترخيصات نوعية، ويتم نقلها تحت حراسة وإجراءات أمنية خاصة. وتحدد ترخيصاتها المسارات وتوقيتات السير ومعدلات السرعة، ويتم كل نقل بتر خيص خاص محدد وقد

يتطلب الأمر النظر فى درجات أعلى من تأمين المسار وذلك بمرافقة دورية شرطية لها خلال الرحلة وأيضاً متابعة إجراءات التسليم والتسلم .

رابعاً : التصدى للسرعات الزائدة على الطرق السريعة

تعد السرعة الزائدة العامل الأكثر شيوعاً فى وقوع الحوادث على الطرق السريعة، ولعل أحد روافدها أن السائقين المنتظمى العمل على طريق ما سواء كان أتوبيس أو سيارة نقل يعلمون بدقة مواقع الرادارات على الطريق بل ويحذرون بعضهم بعضاً بعلامات ضوئية بحيث يخفضون سرعتهم عندها ويطلقون السرعة فيما عداها .

لذا فقد ألزمت الدول الأوروبية وغيرها سيارات الأتوبيس والنقل العاملة على الطرق السريعة بتركيب جهاز أسماه

البعض بالصندوق الأسود وهو جهاز يركب بالسيارة ليسجل حركاتها وسكناتها بالسرعة التى ترتبط بالزمن والتاريخ على أسطوانة أو على شريط يمكن لكمين التفتيش على الطريق أن يطلع عليه بضغطة زرار ليتحقق من سرعات السيارة خلال مسار السيارة بغض النظر عن موقع الكمين ، وهو الأمر الذى من شأنه أن يلزم السائق بالانضباط فى سرعاته خلال الرحلة بأكملها بل ويمكن المطالبة بما يتعدى ذلك وهو ما يطبق أيضاً فى كثير من الدول الأوروبية ألا وهو تركيب الجهاز الذى يؤدى ما سبق من وظائف بالإضافة أن على السائق أن يدخل كارت ممغنط خاص به حتى يمكن تشغيل السيارة ، هذا الكارت يحدد اسم السائق وفترة عمله على السيارة بهدف الإلزام بألا يتعدى عمل السائق فترة ثمان ساعات متصلة حرصاً على مستوى اليقظة والكفاءة والتى تقل عادة إذا تعدت فترة العمل ثمان ساعات متصلة.

خامساً : محددات السرعة :

رغم أن هناك اتجاه لتركيب محددات للسرعة فى بعض الأتوبيسات السياحية تحجيماً للسائقين عن تعدى سرعة ٨٠كم/ساعة وفى قول آخر ٥٠ كم / ساعة ، ورغم الوجاهة النسبية لهذا الاتجاه إلا أن كثير من الدول الأوروبية منعت الأخذ بهذا الاتجاه ونحن نشاركها هذا الرأى خلافاً للاتجاه العام حالياً ، إذ أن الأتوبيسات السياحية وسيارات النقل قد تحتاج لتجاوز هذه السزعات فى حالات تخطى السيارة التي أمامها وذلك لفترة وجيزة أو وهو الأمر الأكثر خطورة فى حالة الاضطرار لتجاوز السرعة تفاديا لخطر يلاحقها مثل خطر الحريق على أرض الطريق أو الهروب من موقف إرهابى أو المطاردة الإجرامية من عصابات أو من غيرها أو فى حالة مرضية كأزمة قلبية أو حالة وَضع ، وهو أمر يبرر معه تخطى السرعة فى هذا الحالة.

الباب السابع

التوصيات

مما تقدم ، فإن الأمر لم يعد موضع جدل فى أن تأمين منظومة الصناعة المصرية ضد أخطار الحريق مطلب قومى وضرورة ملحة ، كما تشتد الحاجة الآن وأكثر من أى وقت مضى إلى أن يمد اتحاد شركات التأمين دوره لتغطية أوجه القصور فى انضباط القطاع الصناعى والمهنى وتحجيم الأخطار ، بل أن غياب هذا الدور من شأنه إضعاف مسيرة التطور فى وقت هى فى أشد ما تكون احتياجاً للانضباط فى أكمل صورة لتتأهل لأداء دورها القومى المنشود.

التوصيات

أولاً : فى مجال الكود المصرى للحريق :

١- ربط الرخصة لإنشاء وتشغيل المصانع بإلزام تطبيق كود الحريق وتجديد الترخيص يرتبط بالمتابعة الإلزامية .

٢- منح حوافز للمصانع والشركات التى تطبق نظام الكود من قبل شركات التأمين.

٣- إيجاد آلية فعالة تعمل جنباً إلى جنب مع كود الحريق المصرى تتعلق بسلوكيات القائمين على التنفيذ وكذا الإلزام بتطبيق اشتراطات هذا الكود.

ثانياً : فى مجال الاحتياجات التى يجب استيفائها تطبيقاً لأكواد الحريق المحلية والعالمية :

١- على مستوى المعدات :

١/ ١ المكافحة بالموقع بغرض احتواء الحريق فى أضيق نطاق خلال الخمس دقائق الأولى.

١/ ٢ توفير أجهزة إطفاء يدوية من نوعية مناسبة للحرائق حاصلة على اعتمادات محلية ودولية .

١/ ٣ توفير ممرات ومسارات وسلالم للهروب تنقل العاملين لمخارج آمنة خارج المصنع مع تزويد هذه الممرات بوسائل إنارة بديلة وشفاطات للدخان وأبواب ذاتية الغلق تفتح فى اتجاه الهروب ولا تفتح فى الاتجاه العكسى .

١/ ٤ الاهتمام بتركيب شفاطات للدخان والحرارة من النوعيات التى يمكن تشغيلها يدويا أو آلياً لتحمل الدخان وجانب من الحرارة المتولدة إلى خارج المبنى عن مسارات الهروب.

١/ ٥ المواجهة الثابتة بالتوجيه من خارج المصنع عن طريق التجهيزات الثابتة والمركبة داخل المصنع لتعطى قدرة اطفائية تزيد عن ٥٠٪ عن معدلات تصاعد الحرارة.

١/ ٦ الحرص على عمل مناورات تجريبية بصورة منتظمة لتطبيق خطط الاخلاء ومواجهة الحريق ونقل مصاب لأقرب

مستشفى .
١/ ٧ تزويد المصانع بأنظمة إطفاء مناسبة طبقاً للأحمال الحرارية الموجودة فى كل موقع والمحسوبة على الحد الأقصى للمواد القابلة للاشتعال التى قد تكون موجودة بها
١/ ٨ اختيار وسيلة مناسبة للإطفاء سواء كانت مولدات الرغوة عالية الانتشار والثابتة والتى تعمل بنظام الإغراق أو إحدى الغازات المخمدة مع التحوط بإخلاء المكان قبل إطلاقها أو الإطفاء اعتمادا على الماء برشاشات مولده للضباب والتى تتمتع بقوة تبريد تصل إلى مليون ضعف الإطفاء بالماء عن طريق الخراطيم .
١/ ٩ قد يتفوق الإطفاء بالرغوة عالية الانتشار عن طريق مولدات تعمل قرب الأسقف فى سهولة تشغيلها من خارج المبنى بتوجيه يدوى مما يخفض من التكاليف ، وكذا سهولة حساب زمن ملء الفراغ لارتفاع حتى أربعة أمتار فى زمن لا يتعدى عشر دقائق وهو الأمر الذى يعلو معه عامل الأمان وانخفاض الكلفة وتحجيم لعنصر الخسائر الناجمة عن استعمال المياه بغزارة .
٢- على مستوى التداول للخامات :
٢ / ١ عزل الخامات ذات الخطورة العالية داخل مخازن مأمونة خارج المبنى تقع قبلى المصنع بحيث تظل تحت الريح بالنسبة للمصنع .
٢ / ٢ عزل السوائل القابلة للاشتعال فى المخازن.
٢ / ٣ خفض مستوى الخامات فى منطقة التصنيع لتغطى الوردية الواحدة ١٠٠٠ أو أكثر تبعاً لدرجة الخطورة.
٣- على مستوى تأهيل الأفراد :
٣ / ١ تدريب رئيس وأفراد فريق الإطفاء والأمن الصناعى والوصول بهم لمستوى التدريب الراقى .
٣ / ٢ تدريب ٥٠٪ من عمال الإنتاج والوصول بهم لمستوى المهارة فى استعمال الأجهزة اليدوية .

ثالثاً : فى مجال تغطية أوجه القصور بالقطاع الصناعى وشارع الخدمات:

١- مد دور إتحاد شركات التأمين لتغطية أوجه القصور فى انضباط شارع الخدمات والقطاع الصناعى وذلك كالآتى:
١ / ١ تزويد اتحاد شركات التأمين بصورة فورية بالبيانات الالكترونية الخاصة بالمخالفات المرورية فور حدوثها المرتبطة بقائدى السيارات والأحكام التي تصدر ضدهم - وهو ما يسهم في تخفيف العبء علي إدارة المرور - لاسيما بعد أن دخل نظام الحكومة الالكترونية فى أولى أولويات حكومة الدكتور احمد نظيف .

١ / ٢ قيام اتحاد شركات التأمين بإصدار سجلاً بالمصانع التى ينطبق إنتاجها مع المواصفات القياسية المعتمدة سواء من رشاشات - مواسير - وصلات - كابلات - حساسات حرارة ودخان أو أجهزة إطفاء وأنظمة تلقائية بحيث يذكر اسم المصنع والأصناف المعتمدة لديه نتيجة لفحص وتمحيص مستندى يسبق القيد فى السجلات على أن يحدث السجل سنوياً بالإضافة والحذف حسب المقتضيات والمتغيرات.
١ / ٣ قيام اتحاد شركات التأمين بتصنيف وقيد الخبراء والمتخصصين فى مجال التأمين على المنشآت والمصانع والفنادق من أخطار الحريق كل فى مجاله للرجوع إليهم فى كل ما يتعلق بمناحى التأمين على أخطار الحرائق وبما يتناسب مع نوعية الخطر تطبيقاً للاكواد التى تحكمها.

رابعاً : فى مجال تنظيم آلية التغطية التأمينية على أنشطة النقل :

١- قيام اتحاد شركات التأمين بتنظيم آلية التغطية التأمينية لأنشطة النقل باعتبارها عنصراً هاماً للمدخلات الصناعية كخامات ومخرجاً هاماً كمنتجات كاملة الصنع وذلك من خلال :
١ / ١ اعتماد تصميم واختبار معدات التشغيل والتحكم ووسائل الأمان اللازمة لتشغيل المصاعد بالعمارات السكنية وأيضاً الصناعية.
١ / ٢ إصدار تراخيص عمل للمعدات الهندسية الثقيلة من معدات رصف الطرق والكراكات والأوناش السائرة فى
١ / ٣ الشوارع وكذا معدات المصانع من روافع وأوناش ، على أن يتم تجديد ذلك الترخيص فى ضوء الفحص والاختبار من جانب اتحاد شركات التأمين ليصدر إثر ذلك شهادة الصلاحية بالتأمين.
١ / ٤ تقنين التعامل مع نظام التصريح بتشغيل المراجل والغلايات البخارية والسفن البحرية والبواخر النهرية وكل أنواع العائمات ، فلا يتم التصريح بتشغيلها أو دخولها فى نطاق الاستعمال إلا بعد إتمام إجراءات الفحص الفنى والموافقة على إصدار بوليصة تأمين عليها بمعرفة اتحاد شركات التأمين الذي له أن يعتمد أيضا تصاريح الجهات والهيئات المعنية كل فى تخصصها الرسمى.
١ / ٥ الإلزام بالتأمين على المنشآت الحكومية و التعليمية من مدارس ومعاهد وجامعات والمباني والمنشآت الحكومية وكافة المبانى الصناعية والمنشآت العامة ومرافق النقل العام والخاص وكذا على الشقق والعمارات السكنية بصورة إلزامية طبقا لما تحمله من الأخطار ومعدلات

تصاعدها من أحمال حرارية ومصادر للوقود السائل والغازي من وصلات الغاز وأسطوانات البوتاجاز ويمكن فى هذا الشأن تطوير وثيقة حماية الأسرة ومسكنها لتستوفى الغرض الأمثل منها وهى متوفرة لدى شركات التأمين المصرية حيث أنها تغطى العديد من الأخطار المهمة والضرورية.

١ / ٦ قيام اتحاد شركات التأمين بتوفير إمكانية الفحص الفنى بالإضافة إلي إمكانية إدارته لسجلات ترتبط بالتصريح لمزاولة المهنة للشركات القائمة بأعمال التركيب وأيضا التوريد لمعدات الإنذار والإطفاء الآلى وعليه تقع مهمة الإضافة كل عام لاسيما الموردين المعتمدين وحذف المخالف منهم تبعاً للأحوال.

٢- تطوير دور اتحاد شركات التأمين ليصبح مؤسسة هادفة لممارسة أنشطته بمقابل عادل يكفى له تحقيق فائض يستثمره فى اقتناء المعامل ووسائل الفحص والاختبار الفني التخصصى ونشر ذلك فى أرجاء الوطن بحيث تتكامل تلك الأنشطة مع أجهزة الإدارة المحلية بالمحافظات فتنقل بذلك خدماتها لجهات تعانى من نقص شديد فى هذه الخدمات أكثر من غيرها.

٣- تأكيد دور اتحاد شركات التأمين بقانون المرور الجديد فى تنظيم آلية التأمين على أنشطة النقل وعلى وجه الخصوص :

٣ / ١ إصدار ترخيص لسيارات نقل الحاويات ٢٠ قدم مكعب ،٤٠ قدم مكعب على سيارات نقل تجهز خصيصا لهذا الغرض وتصدر لها تراخيص نوعية خاصة على أن تغطى تأمينيا.

٣ / ٢ إصدار ترخيص نوعى لسيارات النقل والتى يخضع تجهيزها لدرجة خطورة المواد المنقولة ، وقد يتطلب الأمر إدارة لتأمين المرور للحمولات الخطرة توفر هذه الخدمات بأجر وتمنع سيرها فى غيبة التأمين الشرطى والمرورى.

٣ / ٣ إلزام سيارات النقل العاملة على الطرق السريعة بتركيب ما أتفق على تسميته بالصندوق الأسود والذى يسجل كتابة سرعات السيارة خلال رحلتها وقد نزيد عن هذا فنطالب بالجهاز الأكثر تطوراً والذى يحدد اسم السائق عن طريق كارت خاص به يدخله إلى الجهاز.

٣ / ٤ مراجعة عوامل الأمان اللازمة فى التجهيزات الهندسية للسيارات وتوافر شروط المتانة والأنوار ، وكذا عوامل الأمان اللازمة فى التحميل والنقل والتفريغ.

راجين بذلك أن نكون قد قدمنا إسهاماً يصلح للتطبيق وصولاً لما يجب اتخاذه من إجراءات حاسمة تأمينا لمنظومة الصناعة المصرية ضد المخاطر وتأهيلاً لها لأداء دورها المنشود .

مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر